دعا النواب لتقديم أي معلومات لديهم تخص عمل اللجنة

عبدالله المضف: «التحقيق في توزيع القسائم الصناعية» ستطلب توسيع دائرة تكليفها لإعداد تقرير متكامل

عبدالله المضف

قال رئيس لجنة التحقيق في توزيع القسائم الصناعية النائب عبدالله المضف إن اللجنة ستطلب من المجلس في رسالة واردة توسيع دائرة التكليف ليشمل التحقيق في القسائم الصناعية والحرفية والخدمية لتكون جميع المخالفات تحت نظر اللجنة لإعداد تقرير متكامل في هذا الشأن.

وأوضح المضف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ، إن تصريح اليوم "أمس" يهدف لإطلاع المواطن على سير عمل لجنة التحقيق في توزيع القسائم الصناعية ، داعيا النواب لتقديم أي معلومات لديهم تخص عمل اللجنة وإبداء وجهات نظرهم واستفساراتهم للجنة.

وقال " لقد وجهت دعوة لفريق ديوان المحاسبة الذي أعد المخالفات الواردة في تقريره ليكون شريكا في عمل اللجنة باعتباره الذراع الرقابي لمجلس الأمة ، مؤكدا أن وجود الديوان عامل مهم، لاسيما الفريق الدي أعد المخالفات على توزيع القسائم الصناعية .

وبين أن نطاق عمل اللجنة سيكون وفق ركائز أهمها سوء استغلال أراضي الدولة أو استخدامها بغير الغرض المخصصة له، أو التنازل عنها "البيع الصوري" أو أخذها من الدولة بأسعار زهيدة وتأجيرها من الباطن بأسعار مضاعفة على أبناء الشعب الكويتي.

وشدد على أن اللجنة تسعى لإعداد تقريرها بشكل واضح ومدعم بالأدلة والمستندات، بهدف محاسبة المقصر سواء متنفذ أو قيادي بالدولة أوكلت له الأمانة ولم يصنها ولم يكن على قدر المسؤولية، مضيفا " اللجنة سترفع تقريرا متكاملا ليحدد المجلس ما يراه بشأنه" .

المطريطالب بالاستعانة بالأكاديميين الكويتيين في الجامعات الخاصة.. وزيادة مخصصات طلبة الداخل

حمد المطر

طالب رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد النائب د. حمد المطر الجامعات الخاصة الاستعانة بأبناء الوطن من الأكاديميين ضمن أعضاء هيئة التدريس، مؤكداً أن اللجنة ستوافق قريبا على زيادة مخصصات طلبة الداخل أسوة بالطلبة المبتعثين.

وقال المطر في لقاء مع برنامج "نبض اللجان" الذي أذيع على تلفزيون المجلس، إن الكويت تدفع 160 مليون دينار للكليات والجامعات الخاصة، مؤكداً أنه لا يوجد أي نظام تعليمي في العالم يدفع له ما يقارب الـ 90% سوى في الكويت.

وأكد أحقية الطالب الكويتي في التعلم، معتبرا أنه لا توجد دولة في العالم ليس بها غير جامعة حكومية واحدة إلا الكويت وهذا تسبب في انتشار الجامعات الخاصة.

وأشار إلى أن الجامعات الخاصة في الكويت تحصل على مئات الملايين ولا تقدم خدمة مجتمعية، فهل يعقل ألا نناشدهم أو حتى "غصبا" عن طريق التشريعات بأن يعينوا كويتيين.

وشدد المطر على ضرورة وجود 50% من الكويتيين من ضمن أعضاء هيئة التدريس في كل الكليات والجامعات الخاصة.

وأضاف إنه يمكن لتلك الجامعات الخاصة وضع شروط مثل شروط الابتعاث في جامعة الكويت بأن يستعينوا بالخريجين والخريجات من الكفاءات الحاصلة على شهادات من جامعات معترف بها والاستعانة أيضا بخريجي جامعة الكويت من الحاصلين على تقديرات عالية.

وأكد أن لجنتي الميزانيات وشؤون التعليم ستراقب الوضع، مشيرا إلى أن اللجنة التعليمية بصدد إقرار تشريع يلزم الجامعات الخاصة، فهناك خدمة مجتمعية يمكن للجامعات الخاصة الاستفادة منها والاستعانة بأبناء الوطن من الأكاديميين.

واعتبر أن الجامعات الخاصة تأخذ ولا تعطي ولا وجود لأعضاء في هيئة التدريس من الكويتيين ولا عمالة كويتية ولا خدمة مجتمعية وبالمقابل يأخذون من الدولة الكثير وفي مقابل ذلك لا يقدمون شيئا يذكر للكويت.

وقال المطر "هناك سياستان الأولى هي تعيين أعضاء بهيئة التدريس في الجامعات الخاصة من الكويتيين والثانية لن يتم التوسع في انشاء أي جامعة خاصة أخرى والتحول من كلية إلى جامعة سيتوقف وإنشاء جامعات جديدة سيتوقف أيضا".

وأكد أنه في المقابل لابد أن تقف جامعة عبدالله السالم على "أرجلها" والاستعانة بكوادر جامعة الكويت، لافتاً إلى أن الجامعة سوف تستقبل الطلبة في شهر سبتمبر المقبل وفقا لتأكيدات وزير التربية والتعليم العالي.

خليل الصالح: وضع برامج متخصصة لإعادة تأهيل المعلمين والمعلمات الكويتيين

خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح عن تقدمه باقتراح برغبة بوضع برامج متخصصة في إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات الكويتيين من خلال دورات لرفع كفاءتهم ومهاراتهم الإدارية والتعليمية .

ونص الاقتراح على ما يلي:

لما للمعلم الكويتي من دور أساسي وباعتباره الركن الأساسي في التنمية البشرية وفي نقل المعلومات للطالب وللمجتمع، فإن المعلم هو عصب العملية التعليمية ويعد دعامة أساسية من دعامات النهضة والتطوير داخل المجتمعات الكويتية فهو من ينمي الأجيال وينمي فكرهم وثقافتهم ما يساهم بشكل كبير في تقدم الأمم ورسم مستقبلها.

وأيا كان مستوى المعلم ودرجة تأهيله فهو بحاجة مستمرة إلى الاطلاع على أحدث التجديدات، والتطورات في مجال العلم والتربية بكل جوانبها، حتى يتمكن بسهولة من التأقلم والتكيف مع تحديات العصر المعلوماتية والتطوير المستمر في استخدام وسائل التكنولوجيا ووسائل المعرفة المختلفة والتنمية المهنية المستمرة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

وضع برامج متخصصة في إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات الكويتيين من خلال دورات لرفع كفاءتهم ومهاراتهم الإدارية والتعليمية عن طريق إعداد برامج تأهيل لمعلمين في قطاعات التربية المختلفة لتطوير وتحسين الأداء الوظيفي والإداري لهم ومن أجل تطبيق سياسة الإحلال والتكويت.

تتمات

الاستعانة ببيوت

والتنموي، اضافة إلى بيوت الخبرة العالمية للمشاركة ضمن أعمال الوحدة، للاستفادة من خبرتها بالتحولات الاقتصادية في العالم وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة.

وأشار الديوان إلى أن الوحدة هي إحدى مبادرات استراتيجية الديوان والتي اطلع عليها مجلس الوزراء، مؤكدا أهمية إطلاق الوحدة لما في ذلك من دعم مقومات نهوض النشاط الاقتصادي، وتوفير رؤية مستقبلية شاملة تعزز من رخاء وازدهار البلاد، في ظل راية صاحب السمو أمير البلاد وولي العهد الأمين.

وذكر ان المبادرة تأتي ضمن جهود ديوان رئيس مجلس الوزراء، الرامية لدعم قرارات وأعمال سمو رئيس مجلس الوزراء في الشأن الاقتصادي والاستثماري والتنموي، وإرساء مبدأ الأمن الاقتصادي لتوفير بيئة أعمال آمنة ومحفزة للاستثمار الوطني والأجنبي.

أضاف الديوان أن الوحدة ستقدم رؤيتها لسمو رئيس مجلس الوزراء وإبداء الرأي الاستشاري حول الموضوعات والمقترحات، ذات الصلة بالشأن الاقتصادي والمالي والتنموي، وتوفير تصورات ورؤى استشرافية تعكس تأثير التطورات والتوجهات العالمية والإقليمية المتغيرة على الأوضاع المحلية للحفاظ على مرونة الاقتصاد الوطني، وقدرته على التأقلم والعمل على وضع النشاط الاقتصادي وفق أسس تنافسية وبأدوات متنوعة، تعزز من فرص تحسين أداء الكويت ضمن المؤشرات العالمية، وتسرع وتيرة العمل نحو تحقيق الرؤية الوطنية لدولة الكويت 2035.

شراء القروض

الاجتماع الذي تم بين الحكومة والمجلس أخيرا، حيث لفت بعض النواب إلى أن سمو رئيس الحكومة قال في بداية الاجتماع : " قد تكون هذه آخر مرة أقعد معاكم" ، معتبرين أن ذلك "يعتبر تهديدا بحل المجلس" .

في هذا الإطار أكد النائب فيصل الكندري رفضه إعادة القوانين التي وافقت عليها لجنة الشؤون المالية، والخاصة بشراء قروض المواطنين ورفع المعاشات التقاعدية إلى اللجنة مرة أخرى سواء للدراسة أو لأي سبب آخر.

وطالب الكندري بالتصويت في الجلسة المقبلة على المداولتين لهذه القوانين، مبينا أن طلب الحكومة مزيدا من الدراسة يعتبر وأدا لهذه القوانين.

وقال إن جلسة 10 يناير المقبلة ستكون مفصلية، مؤكدا رفضه أي تسويف أو مماطلة أو عقد أي صفقات ما بين الحكومة وبعض النواب.

أضاف أن ما يجري تداوله في وسائل الإعلام بخصوص قضية القروض فيه لبس ومغلوط مشيرا إلى أن القانون المقدم يقضي بشراء القروض وليس إسقاطها.

وبين أن الدولة ستقوم بشراء أصل الدين من البنوك وتسقط الفوائد عن المواطنين، ثم تخصم بدل المعيشة الذي تدفعه الحكومة للمواطنين وقيمته 120 دينارا مقابل أصل الدين، وبالتالي أصل الدين سيعود إلى الدولة.

وأوضح أن الأرقام المتداولة بأن القروض تبلغ 14.6 مليار دينار غير صحيحة، لأن القروض الاستهلاكية والقروض الشخصية الواردة في القانون لا تتجاوز المليارى دينار.

وشدد الكندري على أن الجلسة المقبلة هي جلسة مفصلية، مضيفا "إما أن نكون نوابا نمثل الأمة وصريحين وواضحين أمام قانون شراء مديونيات المواطنين أو غير ذلك، من خلال التصويتات التي ستبين في الجلسة أو لنجلس في بيوتنا أفضل".

ولفت إلى أن طلب الحكومة المزيد من الدراسة يعني وأد القانون من خلال إرجاعه و "قبره" في اللجنة.

أضاف إن التسويف باستخدام المصطلحات والطعن في تصريحات الزملاء من النواب الذين هم مع الشعب الكويتي وشراء مديونياتهم أصبح اليوم إبراء ذمة، وأن الجلسة المقبلة ستكشف من مع الشعب ومن مع الكرسي.

وقال الكندري : بخصوص الاجتماع الذي تم بين الحكومة والمجلس فإن رئيس الحكومة قال في بداية الاجتماع " قد تكون هذه آخر مرة أقعد معاكم" مشيرا إلى أننا نفهم هذا الأمر سياسيا وإنه يعتبر تهديدا بالحل ومن يقول إنه لم يكن هناك تهديد بالحل فهذا غير صحيح.

أضاف : "الحل لن يخيفنا يا أخ سمو الرئيس فلديك ورقتك وقلمك وارفع عدم التعاون إذا كنا اليوم متمسكين برفع المعاناة عن الشعب الكويتي فلا يهمنا وأهلا وسهلا بأي إجراء لحل مجلس الأمة " .

وأفاد بأن أعضاء اللجنة المالية هم على قدر من الكفاءة النيابية وعلى قدر المسؤولية ورفعوا التقرير إلى مجلس الأمة مطالبا النواب بالتصويت على كل القوانين في المداولتين وهي قانون شراء المديونيات وقانون المتقاعدين وقانون الغاء الفوائد غير القانونية.

من جهته رأى النائب مبارك الحجرف أن «حضور جلسة القروض و إقرار القانون ليس محل نقاش، بل واجب واستحقاق».

وقال الحجرف إن «تقدير الموقف لم يكن بيوم ضد أشخاص ليكون اليوم مع غيرهم، والانحياز لمطالب الشعب ليست تكسبات انتخابية كما يزعم البعض، بل احتياجات أساسية أرهقت كاهل الشعب في ظل حكومات أهملت المواطن»، مشددا على أن «حضور جلسة القروض و إقرار القانون ليس محل نقاش بل واجب و استحقاق».

من ناحيتها قالت النائبة عالية الخالد : "رأيي في هذا الشأن معلن، بأهمية السير وفق نهج ورؤية مستقبلية تحقق الاستقرار والعدالة من دون الضرر بأحد" ، مضيفة إن "هذا القانون قد يسقط دستوريا من باب عدم تحقيق العدالة الاجتماعية" .

ولفتت إلى أنه "حينما أجد ثلث الشعب مقترضا فلدي مشكلة، حول أسباب لجوء 530 ألف شخص إلى الاقتراض" ، معتبرة أن "حل المشكلة ليس في إسقاط القروض" .

وبينت أن التحليل الموضوعي للمشكلة التي حدثت بسبب سوء إدارة الدولة وشيوع المفسدة فيها ، يشير إلى أن سبب الاقتراض بخلاف القروض الاستهلاكية كان الوصول إلى حقوق أساسية بشراء منزل ، والتعليم ، والعلاج في الخارج، وهنا صميم المشكلة.

وأوضحت الخالد أن "تخصيص ميزانية عظيمة بقيمة 14 مليار دينار لحل مشكلة القروض سيكسر ميزانية الدولة" ، متسائلة "ما الضمان بعد سنوات عدة لا يوجد لدينا مشكلة أخرى للقروض؟" .

واعتبرت أن اتخاذ القرار في هذه القضية أمانة، مطالبة بحل جذري للمشكلة من خلال فتح السوق وفرص العمل وتوفير الوظائف لإيجاد بديل عن القروض لمن يحتاج إلى المال لسد حاجته وإيجاد آلية بديلة للإدارة السيئة من الدولة لهذا الملف.

وذكرت أن "حل القضية يتطلب إعادة النظر في سياسة التوظيف ومساعدة الشباب في مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة" ، مؤكدة أن "لدينا مبادرات وصناعات محلية تتسرب وتذهب إلى دول الخليج ومبادرين يذهبون إلى الخارج" .

وطالبت بإنعاش سوق العمل بخلق وظائف وفرص أخرى جديدة ، وتطوير الوظائف التي تقف إلى الآن عند حدود سنة 1960، مضيفة " يجب تسخير هذا الحماس لمعالجة قضية القروض بالشكل الصحيح لأن قانون إسقاط القروض ليس هو الحل" .

وذكرت أن " هناك بدائل للشخص المتعثر قدمها أصحاب الواردة ليصبح عددها 25 رسالة وهي كالتالي:

– رسالة من النائب محمد المهان يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة ببحث المشكلة المتكررة لضعف جاهزية الجهات الحكومية لموسم الأمطار، على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال ثلاثة أشهر.

– رسالة من النائب الدكتور حمد المطر يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الخارجية بدراسة مدى كفاية الاجراءات المتخذة من وزارة الخارجية لمواجهة حالات التعدي على المواطنين في خارج البلاد، على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال شهرين. –رسالة من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني يطلب فيها استعجال نظر مشروعات القوانين.

–رسالة من نواب يطلبون فيها استعجال لجان المجلس إنجاز بعض التقارير.

صور فضائية تكشف

الأوسط تمهيداً لبدء الأعمال الخرسانية وزيادة ارتفاع جانبي السد وبدء التخزين.

وكانت الحكومة الإثيوبية قد أعلنت الصيف الماضي، اكتمال الملء الثالث لسد النهضة، بحجم 22 مليار متر مكعب.

وأعلنت إثيوبيا انتهاء الملء الثاني في يوليو عام 2021، وبلغ حوالي 3 مليارات متر مكعب، فيما بلغ التخزين الأول للسد الذي جرى في يوليو عام 2020، حوالي 5 مليارات متر مكعب.

ويثير السد أزمة بين الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، حيث تطالب مصر والسودان بجدول زمني متفق عليه قانونيا وفنيا للملء والتشغيل والتشارك حول بيانات السد.

وشدد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على الموقف المصري الثابت في التوصل لاتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، مؤكدا تمسك القاهرة بحقوقها المائية المكتسبة وضمان الأمن المائي لها من خلال قواعد واضحة لعملية الملء والتشغيل.

إيران

وكانت المحكمة الابتدائية في الفرع الخامس عشر لمحكمة الثورة في طهران قد أصدرت في وقت سابق، حكماً بالسجن على فائزة هاشمي رفسنجاني.

وحُكم حينها على فائزة هاشمي رفسنجاني بالحبس 6 أشهر ومنعها لمدة 5 سنوات من الأنشطة السياسية والثقافية والصحافية لارتكابها "جريمة النشاط الدعائي ضد النظام".

يذكر أن فائزة هاشمي رفسنجاني "59 عاماً" هي عضو في حزب "كوادر البناء" الإصلاحي.

وكان قد تم توقيف رفسنجاني في سبتمبر الماضي بشبهة "التحريض" على الاحتجاجات التي أعقبت وفاة أميني في 16 سبتمبر بعد توقيفها من قبل شرطة الأخلاق على خلفية عدم التزامها القواعد الصارمة للباس.

وفي 2012 حُكم عليها بالسجن ستة أشهر لـ"الدعاية ضد الجمهورية الإسلامية".

ضربة انتقامية

الروسية أن حصيلة القتلى أكثر من 600 قتيل أوكراني.

هذا وتواصلت، الأحد، العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وبعد ساعات من وقف الهدنة المعلنة من طرف واحد من قبل موسكو في أوكرانيا، استأنفت القوات الروسية قصفها بصواريخ "غراد" على نقاط عسكرية في مدينة أفديفكا المتاخمة لدونيتسك، بحسب مع أعلنته مصادر محلية في المدينة.

الاختصاص من خلال إعادة الجدولة" ، مشددة على ضرورة أن يكون الحل آنيا ومستقبليا ضمانا لمستقبل الكويت وأبنائها.

الكويت

بها السلطات المصرية، حيال اعتداء بعض رجال الأمن على بعض الطلبة، حيث نقل السفير العتيبي استياء ورفض دولة الكويت الشديدين، لما قام به بعض رجال الأمن بالاعتداء ضربا على بعض الطلبة.

أضاف البيان أن نائب الوزير طالب بسرعة قيام السلطات المصرية المعنية، وبما يكفل حقوق الطلبة باتخاذ الإجراءات الرسمية والقانونية، والتحقيق في هذه الواقعة تجاه هذا الاعتداء ومحاسبة مرتكبيه، وبأخذ الإجراءات اللازمة والرادعة لهذه التصرفات الفردية المرفوضة، التي لا تعكس رمزية العلاقات الأخوية بين دولة الكويت وجمهورية مصر الشقيقة.

وذكر أن نائب الوزير أبلغ السفير المصري، بأن وزارة الخارجية ستتابع بالتنسيق مع سفارة دولة الكويت في القاهرة، ما ستتخذه السلطات المصرية من إجراءات بهذا الخصوص.

من جهة أخرى التقى وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح أمس، مع المدير التنفيذي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط "IISS" السير توماس بيكيت بمناسبة زيارته للبلاد.

وقدم المدير التنفيذي استعراضا للأنشطة التي يقوم بها المعهد وبرامجه وأهدافه، في إثراء مجالات البحوث والدراسات المتقدمة والتدريب والإسهامات التي يقدمها في هذا الإطار، لاسيما عبر تنظيمه لأعمال منتدى حوار المنامة السنوي، مستذكرا ومثمنا في هذا السياق مشاركة وزير الخارجية الفاعلة في أعمال الدورة الثامنة عشرة للمنتدى التي عقدت في شهر نوفمبر الماضي.

من جانبه أثنى وزير الخارجية على الدور الذي يقوم به المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، في مجال البحوث والدراسات المعنية بسياسات وأمن المنطقة، مشيدا بنجاحات مملكة البحرين الشقيقة في استقطاب سائر المهتمين في الأمن الإقليمي والدولي خلال أعمال منتدى حوار المنامة، لفترة قاربت العشرين عاما، متمنيا لمملكة البحرين الشقيقة وللمعهد مزيدا من التوفيق والنجاح.

الحكومة طلبت

في شأن الاجتماعات والمواكب العامة.

3 – مشروع قانون بشأن المختارين.

4 – مشروع قانون في شأن شركات الأمن والحراسة الخاصة.

5 – مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 13 لسنة 1991 في شأن الأسلحة والذخائر.

6 – مشروع قانون بتعديل المادة (8) من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

7 – مشروع قانون في شأن إقامة الأجانب.

8 – مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 67 لسنة 67 في شأن المرور.

9 – مشروع قانون بإنشاء مجلس الدولة.

على صعيد متصل أضيفت ست رسائل على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة ليوم الثلاثاء وتحديدا على بند الرسائل